التدقيق الداخلي ضمن إطار الحوكمة ودوره في إدارة المخاطر المصرفية

د./ بوسالم أبوبكر* & الطالبة/ صلاح سعاد**

Abstract:

Le monde a vu ces dernières années de plusieurs développements ayant ces impacts sur la libéralisation financière et bancaire, conjuguée à l'aggravation de la crise financière et bancaire en raison de manque de transparence de l'information financière, cela a conduit les organismes nationaux et régionaux d'augmenter sa participation dans l'application des principes, en particulier dans la gouvernance du secteur bancaire. Comme la fonction de l'audit interne est pilier du système de gouvernance, l'étude cherche à déterminer l'ampleur de l'impact de l'audit interne des mécanismes de gouvernance dans la gestion des risques bancaires.

Mots clés: **G**ouvernance d'entreprise, **A**udit interne, **G**estion des risques bancaires**.**

ملخص:

إن ما شهده العالم خلال السنوات الأخيرة من تطورات عديدة كانت لها إرهاصاتها وتجلياتها على التحرير المالى والمصرفى، وما صاحبها من تفاقم للمخاطر والأزمات المالية والمصرفية بسبب ضعف الشفافية فى المعلومات المالية، أدى بالسلطات والهيئات الدولية والإقليمية إلى زيادة اهتمامها بتطبيق مبادئ الحوكمة خاصة فى القطاع المصرفى. وباعتبار وظيفة التدقيق الداخلى أحد ركائز نظام الحوكمة، جاءت دراستنا هذه بهدف التعرف على مدى تأثير التدقيق الداخلى–كآلية من آليات الحوكمة–فى إدارة المخاطر المصرفية.

الكلمات المفتاحية: حوكمة المؤسسات، التدقيق الداخلى، إدارة المخاطر المصرفية.

* أستاذ محاضر ﴿أ﴾ – المركز الجامعي ميلة

** طالبة دكتوراه ل. م. د. – جامعة عنابة

مخطط المقال:

مقدمة
1) الإطار النظري لحوكمة المؤسسات
1-1) مدخل للحوكمة المؤسسية
1-2) مبادئ حوكمة المؤسسات
2) الإطار النظري للتدقيق الداخلي للمصارف
2-1) مدخل للتدقيق الداخلي للمصارف
2-2) التدقيق الداخلي وإدارة المخاطر المصرفية
خاتمة

مقدمة:

تعد المخاطر بأنواعها ملازمة للصناعة المصرفية منذ نشأتها، إلا أن ما يشهده العالم اليوم من تحولات وتطورات اقتصادية وتحرير مالى ومصرفى أدى إلى تعاظم هذه المخاطر وتغير طبيعتها وزيادة حدتها، مما زاد من سعى المصارف إلى إيجاد أساليب واستحداث استراتيجيات للتقليل من آثارها السلبية والحفاظ على النظام المصرفى نظرا لأهميته كأحد أهم أجزاء النظام المالى وأن انهياره يؤدى إلى انهيار هذا الأخير. ولعل اتجاه المصارف نحو تبنى نظام للحوكمة على مستواها أصبح أمرا واقعيا لابد منه حيث لاقت اهتمام المصرفيين والباحثين فى هذا المجال لما لها من دور فعال فى إضفاء الشفافية على العمليات المصرفية.

ويعد التدقيق الداخلى أحد ركائز الحوكمة كما أن الفضائح المالية التى حدثت فى السنوات الأخيرة أبرزت ضعف أنظمة التدقيق الداخلى مما استلزم زيادة الاهتمام بهذه الوظيفة وتفعيل دور المدقق الداخلى من أجل ضمان جودة المعلومات المحاسبية والتقليل من المخاطر.

وعليه، ستحاول دراستنا هذا الإجابة على الإشكالية التالية: **كيف يساهم التدقيق الداخلى كركيزة من ركائز الحوكمة فى إدارة المخاطر المصرفية؟**

1) الإطار النظري لحوكمة المؤسسات:

جاء مفهوم الحوكمة* كنتيجة الانهيارات المالية والفضائح الإدارية التي شهدها العالم خلال العقود الماضية في كبرى المؤسسات العالمية في العديد من الدول كالولايات المتحدة الأمريكية ودول شرق آسيا وروسيا، ومثال ذلك ما حدث في مؤسسة Enron للطاقة، مؤسسة Worldcom للاتصالات ومؤسسة Xerox للتجهيزات المكتبية... الخ، وذلك من خلال ما تحمله الحوكمة من مبادئ تساعد على ترشيد التصرفات المهنية غير الأخلاقية من جانب الإدارة بصفتها وكيلة على المساهمين، وتعزيز العلاقة مع جميع الأطراف أصحاب المصلحة في المؤسسة.

1-1) مدخل للحوكمة المؤسسية:

يصعب إيجاد تعريف موحد ومتفق عليه بين كافة الاقتصاديين والمحللين لمفهوم الحوكمة المؤسسية ويرجع ذلك إلى تداخله في العديد من الأمور التنظيمية والاقتصادية والمالية والاجتماعية وسنحاول فيما يلي مناقشة مختلف المفاهيم والمقاربات المرتبطة بمفهوم الحوكمة.

- أصل الحوكمة:

على الرغم من الاستعمال الحديث للمصطلح الحوكمة، إلا أن ظهوره يعود لزمن بعيد، فالأساس النظري والتاريخي لحوكمة المؤسسات يرجع أولا لنظرية الوكالة بالفصل بين ملكية رأس مال المؤسسة وعملية الرقابة والإشراف، وهذا الفصل الذي كانت له آثار على مستوى أداء المؤسسة. ويعتبر مقال الاقتصاديين MECKLING & JENSEN **هو الأول من حيث الأهمية، إذ يمكن اعتباره إطارا مرجعيا جديدا لمقاربة ترتكز على اعتبار المؤسسة كمجموعة عقود تبرم بين أفراد تختلف أهدافهم وتتنازع في مناخ من عدم تماثل المعلومات، وعلى هذا الأساس، فإن المكوّنات الأساسية للسياسة المالية تصبح كوسائل لحل النزاعات

* مصطلح الحوكمة هو الترجمة المختصرة للمصطلح "corporate governance "، وأما الترجمة العلمية للمصطلح باختصار هو "أسلوب ممارسة سلطات الإدارة الرشيدة".

** أصل المقال:

JENSEN Michael C. & MECKLING William H., «Theory of the firm: Managerial behavior, agency costs and ownership Structure», In Journal of financial economics, october, 1976, vol. 03, n° 04, pp. 305-360.

الموجودة بين المساهمين المديرين والدائنين[1]. وقد قدما تعريفا لنظرية الوكالة على أنها علاقة بموجبها يلجأ شخص رئيسي صاحب رأس المال لخدمات شخص آخر العامل لكي يقوم بدله ببعض المهام، هذه المهمة (العلاقة) تستوجب نيابته في السلطة[2].
وازداد الاهتمام بمفهوم حوكمة المؤسسات، من خلال حرص عدد من المؤسسات الدولية على تناول هذا المفهوم بالتحليل والدراسة، وعلى رأس هذه المؤسسات كل من صندوق النقد والبنك الدوليين، المركز الدولي للمشروعات الخاصة، ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية التي أصدرت سنة 1999 مبادئ حوكمة المؤسسات، والمعنية بمساعدة كل من الدول الأعضاء وغير الأعضاء بالمنظمة لتطوير الأطر القانونية والمؤسسية لتطبيق حوكمة المؤسسات بكل من المؤسسات العامة والخاصة.
وفي سنة 2004، أصدرت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية قائمة جديدة لمعايير حوكمة المؤسسات، مضيفة مؤشر تأمين الأسس لإطار حوكمة فعالة للمؤسسات. أما في الآونة الأخيرة، فقد تعاظمت بشكل كبير أهمية حوكمة المؤسسات لتحقيق كل من التنمية الاقتصادية والقانونية والرفاهة الاجتماعية للاقتصاديات والمجتمعات[3].

– مفهوم الحوكمة:

تعددت تعاريف الحوكمة كأسلوب لممارسة سلطات الإدارة الرشيدة وفق صيغ مختلفة، ونذكر منها[4]:

- نظام يتم من خلاله توجيه أعمال المنظمة ومراقبتها على اعلى مستوى من أجل تحقيق اهدافها والوفاء بالمعايير اللازمة للمسؤولية والنزاهة والشفافية؛
- مجموعة من القوانين والنظم والقرارات التي تهدف إلى تحقيق الجودة والتميز في الأداء عن طريق اختيار الأساليب المناسبة والفعالة لتحقيق خطط وأهداف المؤسسة وبمعنى آخر فإن الحوكمة تعني النظام أي وجود نظم تحكم العلاقات بين الأطراف الأساسية التي تؤثر في الأداء كما تشمل مقومات تقوية المؤسسات على المدى البعيد وتحديد المسؤول والمسؤولية؛
- وهي عمليات تتم من خلال استخدام إجراءات بواسطة ممثلي أصحاب المصالح لتوفير إشراف على المخاطر وادارتها ومراقبة المخاطرة التأكيد من كفاية الضوابط الرقابية لتجنب هذه المخاطر بالشكل الذي يؤدي إلى المساهمة المباشرة في انجاز اهداف وخطط المؤسسة مع الأخذ بنظر الاعتبار أن أداء أنشطة الحوكمة تكون مسؤولية أصحاب المصالح في المؤسسة لتحقيق فعالية الوكالة (تعريف مجمع المدققين الداخليين الأمريكي).

وعليه، يمكن تعريف الحوكمة على أنها مجموعة من القوانين والقواعد والمعايير التي تحدد العلاقة بين إدارة المؤسسة من ناحية، وحملة الأسهم وأصحاب المصالح أو الأطراف المرتبطة بالمؤسسة من ناحية أخرى.

وبذلك، يشير مصطلح الحوكمة إلى الخصائص التالية[5]:
- الشفافية: تقديم صورة حقيقية لكل ما يحدث؛
- الاستقلالية: وتشمل استقلالية مجلس الإدارة واللجان المختلفة؛
- المساءلة: إمكانية تقييم وتقدير أعمال مجلس الإدارة؛
- العدالة: المسؤولية أمام جميع الأطراف ذوي المصلحة؛
- المسؤولية: يجب احترام حقوق مختلف المجموعات صاحبة المصلحة في المؤسسة؛
- والمسؤولية الاجتماعية: النظر إلى المؤسسة كمواطن جيد.

– أهمية الحوكمة:

تلعب حوكمة المؤسسات أدوار تنظيمية وسلوكية كبيرة، نذكر منها[6]:
- تعمل الحوكمة على زيادة كفاءة استخدام الموارد وتعظيم قيمة المؤسسة وتدعيم تنافسيتها بالأسواق، بما يمكنها من جذب مصادر تمويل محلية وعالمية للتوسع والنمو مما يجعلها قادرة على خلق فرص عمل جديدة، مع الحرص على تدعيم استقرار أسواق المال والأجهزة المصرفية، الأمر الذي يؤدي إلى تحقيق الكفاءة والتنمية الاقتصادية المطلوبة؛
- يعد الالتزام بتطبيق الحوكمة احد المعايير الأساسية التي يضعها المستثمرون في اعتبارهم عند القيام باتخاذ قرارات الاستثمار ولا سيما في ظل النظام الاقتصادي العالمي الحالي الذي يتسم بالعولمة واشتداد المنافسة بين المؤسسات من اجل الاستثمار، لذا فان المؤسسات التي تطبق الحوكمة تتمتع بميزة تنافسية لجذب رؤوس الأموال عن تلك التي لا تطبق الحوكمة من خلال ثقة المستثمرين فيها؛
- يؤدي إن تطبيق الحوكمة يؤدي إلى مساعدة المديرين ومجلس الإدارة على تطوير استراتيجية سليمة للمؤسسة وضمان اتخاذ قرارات الدمج أو الاستحواذ بناءا على أسس سليمة؛
- تؤكد الحوكمة مسؤوليات الإدارة وتعزيز مساءلتها وتحسين الممارسات المحاسبية والإدارية والمالية، والتأكيد على الشفافية، مما يساعد على سرعة اكتشاف التلاعب والغش المالي والفساد الإداري واتخاذ الإجراءات الواجبة بشأنه وعلاج أسبابه وآثاره قبل تفاقمها وتأثيرها على حياة المؤسسة؛
- تعد مبادئ الحوكمة أداة فعالة لمكافحة الفساد وضمان معرفة أعضاء مجالس الإدارات بالاحتياجات التي تفرضها بيئتهم المتغيرة ومصالح المساهمين على المدى البعيد؛

وعلى الصعيد القانوني، يهتم القانونيون بأطر وآليات حوكمة المؤسسات لأنها تعمل على الوفاء بحقوق الأطراف المتعددة بالمؤسسة، ولا سيما مع كبرى المؤسسات في الآونة الأخيرة. ولذا فإن التشريعات الحاكمة واللوائح المنظمة لعمل المؤسسات تنظم العلاقة بين الأطراف المعنية في المؤسسة والاقتصاد ككل.

– أهداف الحوكمة:

تسعى قواعد وضوابط الحوكمة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف، يمكن تلخيص في جملة الأفكار التالية[7]:

- مراعاة مصالح وحقوق المساهمين وحمايتها؛
- حماية حقوق حملة الوثائق والمستندات ذات الصلة بفعالية المؤسسات؛
- حماية حقوق ومصالح العاملين في المؤسسات بكافة فئاتهم؛
- تحقيق الشفافية في جميع أعمال المؤسسات؛
- تحقيق وتأمين العدالة لكافة أصحاب المصالح والمتعاملين مع المؤسسات؛
- تأمين حق المساءلة أمام أصحاب الحقوق لإدارة المؤسسات؛
- الحد من استغلال السلطة في غير المصلحة العامة؛
- تنمية المدخرات وتشجيع تدفقاتها بما يؤدي لتنمية الاستثمارات الإنتاجية وصولا لتعظيم الأرباح وبعيدا عن الاحتكارات؛
- الالتزام بأحكام القوانين والتشريعات النافذة؛
- والعمل على تأكيد مراجعة الأداء لكافة فعاليات المؤسسات بما فيها الأداء المالي من خلال لجان مراجعة خارجيين ومستقلين عن الإدارة التنفيذية.

وبشكل عام، يمكن تجميع أهداف الحوكمة في الادبيات الاقتصادية إلى تحقيق عدد من الأهداف، وأهمها: الشفافية، المساءلة، المسؤولية، والمساواة[8].

1-2) مبادئ حوكمة المؤسسات:

وضعت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية سنة 1999 مبادئ حوكمة المؤسسات، وتم تعديلها ومراجعتها سنة 2004 لتشمل آخر المستجدات في الدول الأعضاء وغير الأعضاء في المنظمة[9]:

- **ضمان وجود أساس لإطار فعال لحوكمة المؤسسات:**

يجب أن يتضمن إطار حوكمة المؤسسات كلا من تعزيز شفافية الأسواق وكفاءتها، كما يجب أن يكون متناسقا مع أحكام القانون، وأن يصيغ بوضوح تقسيم المسئوليات فيما بين السلطات الإشرافية والتنظيمية والتنفيذية المختلفة.

- **حفظ حقوق جميع المساهمين:**

تشمل نقل ملكية الأسهم، واختيار مجلس الإدارة، والحصول على عائد في الأرباح، ومراجعة القوائم المالية، وحق المساهمين في المشاركة الفعالة في اجتماعات الجمعية العامة.

- **المعاملة المتساوية بين جميع المساهمين:**

تعنى المساواة بين حملة الأسهم داخل كل فئة، وحقهم في الدفاع عن حقوقهم القانونية، والتصويت في الجمعية العامة على القرارات الأساسية، وكذلك حمايتهم من أي عمليات استحواذ أو دمج مشكوك فيها، أومن الاتجار في المعلومات الداخلية، وكذلك حقهم في الاطلاع على كافة المعاملات مع أعضاء مجلس الإدارة أو المديرين التنفيذيين.

- **دور أصحاب المصالح في أساليب ممارسة سلطات الإدارة بالمؤسسة:**

تشمل احترام حقوقهم القانونية، والتعويض عن أي انتهاك لتلك الحقوق، وكذلك آليات مشاركتهم الفعالة في الرقابة على المؤسسة، وحصولهم على المعلومات المطلوبة. ويقصد بأصحاب المصالح المصارف والعاملين وحملة السندات والموردين والزبائن.

- **الإفصاح والشفافية:**

تتناول الإفصاح عن المعلومات الهامة ودور مراقب الحسابات، والإفصاح عن ملكية النسبة العظمى من الأسهم، والإفصاح المتعلق بأعضاء مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين. ويتم الإفصاح عن كل تلك المعلومات بطريقة عادلة بين جميع المساهمين وأصحاب المصالح في الوقت المناسب ودون تأخير.

- **ومسؤوليات مجلس الإدارة:**

تشمل هيكل مجلس الإدارة وواجباته القانونية، وكيفية اختيار أعضائه ومهامه الأساسية، ودوره في الإشراف على الإدارة التنفيذية.

2) الإطار النظري للتدقيق الداخلي للمصارف:

تؤدي وظيفة التدقيق دورا مهما فى عملية الرقابة، إذا انها تعزز من القدرة على المساءلة، إذ يقوم المدققون من خلال الأنشطة التى يمارسونها بزيادة المصداقية العدالة، تحسين سلوك الموظفين العاملين فى المؤسسات وتقليل مخاطر الفساد المالى والمصرفى.

2-1) مدخل للتدقيق الداخلي في المصارف:

حظيت مهنة التدقيق الداخلي للمصارف في الوقت الراهن باهتمام كبير من قبل الباحثين والمهتمين والممارسين، نظرا لما تمثله من مكانة ذات ارتباط وثيق بالقوائم والتقارير المالية للمصارف، الأمر الذي يتطلب التدقيق عنها للتأكد من السلامة والملاءة المصرفية الخاصة بها.

- تعريف التدقيق الداخلي:

يعرف معهد المدققين الداخليين الصادر سنة 1999 التدقيق الداخلي على "أنه "نشاط مستقل، تأكيد موضوعي واستشاري، مصمم لزيادة قيمة المؤسسة وتحسين عملياتها، ومساعدتها على انجاز أهدافها بواسطة منهج منظم دقيق لتقييم وتحسين فاعلية عمليات إدارة المخاطر، الرقابة، حوكمة المؤسسات"[10].

وبموجب هذا التعريف فإن التدقيق الداخلي يشمل على وظيفتين أساسيتين هما[11]:

1. خدمة التأكيد الموضوعي: هي فحص موضوعي لأدلة بغرض توفير تقويم مستقل لفاعلية وكفاية إدارة المخاطر والأنظمة الرقابية، مثال ذلك العمليات المالية، الأداء، الالتزام بالسياسات واللوائح التنظيمية، وأمن نظام للمعلومات؛
2. والخدمات الاستشارية: وهي عمليات المشورة التي تقدم لوحدات تنظيمية داخل المؤسسة أو خارجها وتحدد طبيعة نطاق هذه العمليات بالاتفاق مع تلك المؤسسات والهدف منها إضافة قيمة للوحدة وتحسين عملياتها ومثال ذلك: المشورة, النصح, تصميم العمليات التدريب.

كما عرفه المعهد الفرنسي للمراجعة والمستشارين الداخليين على أنه "نشاط مستقل وموضوعي يهدف إلى اعطاء المنظمة ضمانات حول درجة تحكمها في العمليات التي تقوم بها، تقديم نصائح لتحسين والمساهمة في خلق القيمة المضافة. وهي تساعد المنظمة في تحقيق أهدافها من خلال تقييم عمليات إدارة المخاطر والرقابة وحوكمة المؤسسات وتقديم مقترحات لتعزيز فعاليتها"[12].

وعليه، يمكن تعريف التدقيق الداخلي على أنه مجموعة العمليات الداخلية التي يتم من خلالها فحص المعلومات المالية والإدارية، بهدف التأكد من سلامتها وصحتها وتقديمها للأطراف أصحاب المصلحة لاتخاذ القرارات المناسبة.

– أهمية التدقيق الداخلي:

تبرز أهمية التدقيق الداخلي في[13]:

- ضمان الاستمرارية في عملية المراقبة. حيث أن التقييم، التوصيات، والتقارير التي تعدها المراجعة الداخلية تتم بصفة مستمرة خلال السنة، مما يحقق الشعور بالراحة لدى أصحاب المصلحة، كما أن الاستمرار يمكن الإدارة من تنفيذ الإصلاحات والتحسينات في التوقيت الملائم؛
- بناء الأحكام الدقيقة. حيث أن امتلاك المراجعين الداخليين للمعرفة بالتنظيم يمكنهم من مزجها بالمهارات المهنية، وتكون النتيجة بناء أحكام دقيقة بشأن كفاءة وفعالية عمليات التنظيم ومدى انجاز الإدارة للأهداف المحددة مسبقاً؛
- والمساهمة في ضمان جودة التنظيم. فتتضمن جودة العمليات الالتزام بالسياسات والإجراءات واللوائح الداخلية لضمان انجاز التنظيم لأهدافه.

– أهداف التدقيق الداخلي:

نسعى المؤسسات من خلال وظيفة التدقيق الداخلي إلى تحقيق ما يلي[14]:

- زيادة قيمة المؤسسة وتحسين عملياتها من خلال مشاركة الإدارة في تخطيط استراتيجية المؤسسة وتوفير المعلومات التي تساعدها في تنفيذ تلك الاستراتيجية؛
- تقويم وتحسين فاعلية إدارة المخاطر؛
- تقويم وتحسين فاعلية الرقابة؛
- وتقويم وتحسين فاعلية عمليات توجيه أنشطة المنظمة ومراقبتها.

كذلك، فإن مهنة التدقيق الداخلي تهدف إلى:

- مراقبة الخطط ومتابعة تنفيذها والتعرف على الأسباب التي حالت دون تحقيق المؤسسة لأهدافها الموضوعة؛
- تقييم النتائج التي تم التوصل إليها مقارنة مع الأهداف المرسومة؛
- والعمل على تحقيق أقصى درجة ممكنة من الكفاية الإنتاجية والقضاء على الهدر والإسراف في جميع نشاطات المؤسسة.

– أسس ومتطلبات التدقيق الداخلي في المصارف:

لتحقيق أهداف عملية التدقيق والرقابة على أعمال المنظمات المصرفية يتطلب مراعاة الأسس الإدارية والمالية والمحاسبية كالتالي[15]:

أ) الأسس الإدارية:

تعتبر الأسس الإدارية التي يستند إليها الأداء المصرفي ذات أهمية بالغة، لغرض تحقيق أهداف عملية التدقيق الداخلي وذلك من حيث:

- وضوح الأهداف الرئيسة والثانوية للمصرف، حيث يسترشد المسؤولين بهذه الأهداف ويعملون على تحقيقها؛
- تقسيم العمل حيث يتم من خلاله تحديد مراكز التكلفة والمسؤولية وتخصيص عمل معين لكل دائرة وقسم، وبالتالي تسهيل عملية التدقيق والرقابة؛
- تطبيق محاسبة المسؤولية بالاعتماد على تقسيم العمل، بحيث يمكن محاسبة المسؤول في كل قسم أو دائرة عن أوجه القصور في عمله، بعد إعطاء قدرا من السلطة يتناسب والمسؤولية الملقاة على عاتقه؛
- وتطبيق الإدارة بالاستثناء حيث يتم من خلاله الاهتمام بالقضايا التي تخرج عما يجب أن تكون عليه، من خلال إبلاغ المستويات الإدارية العليا بأية تغييرات جوهرية تواجه الإدارات التنفيذية الوسطى والدنيا أثناء التنفيذ، أو عن أي خلل أو قصور في الأداء الفعلي عن الأداء المستهدف من أجل تحليل الوضع وإيجاد حلول عملية له، بالإضافة إلى مبدأ السرية المهنية الخاص بالعمل المصرفي، ومبدأ حسن المعاملة ومبدأ سرعة التنفيذ.

ب) الأسس المالية والمحاسبية:

ينبغي على التدقيق الداخلي مراعاة مجموعة من الأسس المالية والمحاسبية، لتحقيق أهداف عملية التدقيق والرقابة على أعمال المؤسسات المصرفية، وأهمها:

- مراقبة السيولة وهي تعني احتفاظ المصرف بقدر من ودائع زبائنه في صورة نقدية أو شبه نقدية يمكن تحويلها إلى نقدية بشكل سريع جداً وبدون تكاليف إضافية، وذلك بهدف تلبية طلبات زبائنه الطارئة، ويتم هذا من خلال إيجاد حالة من التوازن بين حجم النقدية المحتفظ بها وحجم النقدية المستثمرة لأن غياب التوازن يقود إلى المخاطرة؛
- توفير الأمان وهو يعني ضمان حقوق زبائن المصرف وجعلها في متناول أيديهم في الوقت الذي يرغبون فيه، الأمر الذي يعني وجود علاقة طردية بين الأمان وحجم السيولة، إلا أن ارتفاع درجة الأمان؛

- تقود إلى ضياع فرص استثمارية للمصرف، لأن النقدية المتوفرة لا يتم استثمارها وبالتالي تقل عائداتها، لذلك يجب على إدارة المصرف إيجاد حالة من التوازن بين حجم السيولة المطلوب توفرها، ودرجة الأمان اللازمة؛
- وتعظيم الربحية ويتحقق هذا المبدأ من خلال متابعة التوازن بين حجم السيولة ودرجة الأمان، وهو يعتمد على أنواع الودائع المتعددة.

2-2) التدقيق الداخلي وإدارة المخاطر المصرفية:

يعتبر التدقيق الداخلي جزءا مهما من الرقابة الداخلية للمصارف، تغير دورها من التركيز على الجوانب المالية لتشمل أيضا الجوانب الإدارية وتقديمها للخدمات الاستشارية، فأصبح رأي المراجع الداخلي حول كفاية وفاعلية نظام الرقابة الداخلية للمصرف مهما وهو ما أكدته المعايير الدولية للمراجعة الداخلية، والتي نصت على أنه يجب أن يشمل رأي المراجع الداخلي للمصرف العديد من جوانب المخاطر المالية وغير المالية، وسنتطرق فيما يلي إلى مختلف المفاهيم المرتبطة بعلاقة التدقيق الداخلي بالمخاطر المصرفية.

- تعريف المخاطرة:

"ينشأ المخطر عندما يكون هناك احتمال لأكثر من نتيجة والمحصلة النهائية غير معروفة[16] و"توقع اختلافات في العائد بين المخطط والمطلوب والمتوقع حدوثه"[17]. ويمكن القول بأن المخاطر هي احتمالية مستقبلية قد تعرض المصرف إلى خسائر غير متوقعة وغير مخطط لها بما قد يؤثر على تحقيق أهداف المصرف وعلى تنفيذها بنجاح، وقد تؤدي في حال عدم التمكن من السيطرة عليها وعلى آثارها إلى القضاء على المصرف وإفلاسه.

- المخاطر التي تتعرض لها المصارف:

تعرض الكثير من المهتمين إلى تعريف المخطر المصرفي، واختلفت تعاريفهم طبقا للبيئة التي ينتمي إليها كل باحث والهدف الذي يسعى إلى تحقيقه، وللزاوية التي ينظر منها إلى الظاهرة محل الدراسة، وعلى الرغم من اختلاف الآراء الرامية لتحديد مفهوم المخاطرة المصرفية[18].

1- المخاطر المالية:

وتتمثل في:

- **المخاطر الائتمانية:**

وهي المخاطر التي تنتج عن فشل المقترضين في سداد ما عليهم من التزامات سواء كليا أو جزئيا، أما إذا استلمت المؤسسة المالية أصل الأموال بالإضافة إلى الفوائد بالكامل فلا يكون هنا كمخاطر، أما في حالة إفلاس المقترض أو تعرضه لمشاكل تمنعه من السداد، فقد يؤدي ذلك إلى فقدان المصرف العائد وجزء من أصل القرض.

ومن العناصر المهمة في إدارة المخاطر هو فحص مقدرة المصرف على تحمل الأحداث ذات التأثير السلبي على محفظة قروض المصرف، وهو ما يتطلب من المصارف ضرورة وجود أنظمة رقابية داخلية قوية، تساعد مجلس الإدارة في اتخاذ قراراته فيما يتعلق بسياسات الإقراض.

- **مخاطر السيولة:**

تنشأ هذه المخاطرة من عدم كفاية السيولة لمتطلبات التشغيل العادية وتقلل من عدم قدرة المصرف على تسديد التزاماته قصيرة الأجل عند مواعيد استحقاقه، وقد تنتج عن سوء إدارة السيولة في المصرف وعن صعوبة الحصول على السيولة بتكلفة معقولة وهو ما يدعى بمخاطرة تمويل السيولة، أو تعذر بيع أصول وهو ما يدعى مخاطرة بيع الأصول. وتكون أكثر حدة في المصارف الإسلامية لأنها لا يمكن أن تلجأ إلى الاقتراض من المصارف أو من المصرف المركزي بفائدة.

- **مخاطر سعر الفائدة:**

يعرف مخطر سعر الفائدة بالخسارة المحتملة للمصرف والناجمة عن التغيرات غير الملائمة لسعر الفائدة، ويتمثل في مدى حساسية التدفقات النقدية سلبيا للتغيرات التي تطرأ على مستوى أسعار الفائدة وتحصل هذه المخاطرة عندما تكون تكلفة الموارد أكبر من عوائد الاستحقاقات وتزداد بزيادة ابتعاد تكاليف الموارد عن مرد ودية تلك الاستخدامات.

إذن مخاطرة سعر الفائدة تمس كل المتعاملين في المصارف سواء كانوا مقرضين أو مقترضين، فالمقرض يتحمل مخطر انخفاض عوائده إذا انخفضت معدلات الفائدة، أما المقترض فيتحمل ارتفاع تكاليف ديونه بارتفاعها.

- **مخاطر السوق:**

مخاطر السوق هي المخاطر الناتجة عن التحركات العكسية في القيمة ا لسوقية لـ: أصل ما (سهم، سند، قرض، عملة أو سلعة)، أو عقد مشتق مرتبط بالأصول السابقة علماً أن القيمة السوقية للعقد المشتق ترتبط بعدة أمور، منها: سعر الأصل محل التعاقد، درجة تقلبه، أسعار الفائدة ومدة العقد... الخ.

وهي مخاطر تعرض المراكز المحمولة داخل ميزانية المؤسسة وخارجها لخسائر نتيجة لتقلب الأسعار في السوق، وهي تشمل المخاطر الناجمة عن تقلب أسعار الفائدة وعن تقلب أسعار الأسهم في الأدوات المالية المصنفة ضمن محفظة المتاجرة، والمخاطر الناجمة عن تقلب أسعار القطع وعن تقلب أسعار السلع في مجمل حسابات المؤسسة.

- **ومخاطر الصرف:**

يعرف مخطر سعر الصرف بذلك المخطر المرتبط بتطور مستقبلي لسعر صرف عملة أجنبية يتحمله مالك أصل أو صاحب ديون أو حقوق مقيمة بتلك العملة (العملة الأجنبية)، وتؤدي التقلبات التي تعرفها أسعار الصرف بالمصارف إلى نتائج يمكن أن تكون إيجابية أو سلبية، ففي حالة زيادة سعر صرف العملات فإن المصرف يحقق أرباحا (فوائد أكبر على القرض)، وبالعكس يمكنه تحمل خسارة في حالة انخفاض سعر تلك العملة عن السعر الذي استدان به.

2- المخاطر التشغيلية:

وهي احتمالية الخسارة التي قد تنشأ عن فشل أو عدم كفاية كل من العمليات الداخلية، الأنظمة، أحداث خارجية، وتعبر عن مخطر الانحراف بين الربح المرتبط بإنتاج خدمة وتوقعات التخطيط الإدارية، أي الفجوة المسجلة في الأرباح المتوقعة سواء إيجابية أو سلبية[19]. وبالنظر للمخاطر التشغيلية، فقد شهدت معظم الدول أزمات مالية واقتصادية كانت مشاكل المصارف قاسماً مشتركاً فيها، وكشفت الأزمة المالية العالمية في منتصف سنة 2008 عن العديد من نقاط الضعف في عمليات إدارة المخاطر وتورط المصارف في تقديم تسهيلات ائتمانية دون دراسة متعمقة للأطراف المدينة، بالإضافة إلى سوء إدارة المحافظ الائتمانية وعدم الاهتمام الكافي بمخاطر الائتمان والتشغيل، والتي ألقت بظلالها على المصارف العالمية وإفلاس العديد منها نتيجة الفشل في إنجاز العمليات بكفاءة وفعالية[20].

- إدارة المخاطر المصرفية:

إدارة المخاطر المصرفية هي العملية التي يتم بموجبها تحديد وتقييم المخاطر وقياسها ووضع استراتيجيات لإدارتها واتخاذ الإجراءات المناسبة لتخفيف هذه المخاطر والتقليل من آثارها وذلك في ضوء تحليل التكلفة والعائد والسعي لتحقيق التوازن بين درجة المخاطرة الممكن تحملها ومستوى الربحية، ومراقبة هذه المخاطر بشكل مستمر من خلال تحليل المخاطر، مراقبة المخاطر وضبطها من خلال تطبيق معايير السلامة.

وقد أعادت الأزمة المالية العالمية وانهيار العديد من المصارف الأمريكية والأوروبية واليابانية تسليط الضوء على إدارة المخاطر المصرفية وخاصة إدارة المخاطر التشغيلية والتي أرجعت لها العديد من خسائر المصارف، وقد أصبح اعتماد المصارف على آلية الرقابة الداخلية ووظيفة المراجعة الداخلية غير كاف بعد الأزمة المالية، فقد ظهرت الحاجة الملحة لبناء أدوات وعمليات خاصة تهدف لإدارة مخاطر التشغيل وتحديد إجراءات المراجعة الداخلية[21].

– دور التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر المصرفية:

للمدقق دور مهم يقوم به في تفعيل إدارة المخاطر، ويعد الدور بمثابة تقديم ضمانات موضوعية فعالية أنشطة إدارة المخاطر في المؤسسة للمساعدة في التأكيد على أن مخاطر الأعمال الرئيسية تدار بشكل مناسب، وأن نظام الرقابة الداخلية يعمل بكفاءة. ومن أهم الأدوار الجوهرية التي ينبغي على المدقق القيام بها بشأن إدارة المخاطر هي[22]:

- إعطاء ضمانات بشأن سير عملية إدارة المخاطر؛
- إعطاء ضمانات بشأن صحة تقييم المخاطر؛
- تقييم عملية الإبلاغ عن المخاطر الرئيسية؛
- ومراجعة عمليات إدارة المخاطر الرئيسية.

على هذا الأساس، هناك عدة عوامل رئيسية ينبغي أن تؤخذ بعين الاعتبار عند تحديد دور التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر منها[23]:

- تجنب أي نشاط يهدد استقلالية وموضوعية المدقق الداخلي؛
- والقيام بالأنشطة التي تساهم في تحسين نظام إدارة المخاطر والرقابة الداخلية.

ولقد أشار معهد المدققين الداخليين إلى الأدوار التي ينبغي على المدقق الداخلي القيام بها في مراحل عملية إدارة المخاطر والتي تتمثل في[24]:

- الحصول على المستندات التي تبين منهجية المؤسسة في إدارة مخاطرها والتأكد من خلال هذه المعلومات على شمولية العمليات ومناسبتها لطبيعة المؤسسة؛
- تحديد ما إذا كانت إجراءات إدارة المخاطر التي تم تطبيقها تم فهمها بشكل واضح؛
- مراجعة سياسات المؤسسة، وسياسات مجلس الإدارة واجتماعات لجنة التدقيق لتحديد استراتيجية المؤسسة والمنهجية المتبعة في إدارة المخاطر؛
- مراجعة تقارير تقييم المخطر التي تم وضعها من قبل الإدارة أو المدققين الخارجيين أو أي جهة أخرى؛
- المساعدة في تحسين فعالية عمليات إدارة المخاطر من خلال الفحص والتقييم والإبلاغ والتوصية؛
- التأكد من وجود آلية تحذير مبكر للأزمات المالية؛
- التأكد من تحديث منهج إدارة المخاطر بشكل مستمر؛
- المشاركة في إعداد التقارير والمراقبة على عمليات إدارة المخاطر؛
- وتوفير التدريب للجنة إدارة المخاطر والمشاركة في إعداد ورش عمل عن المخاطر.

خاتمة:

نظرا للأهمية البالغة التي تحتلها وظيفة التدقيق الداخلي في بيئة الأعمال اليوم باعتبارها جزءا مهما من نظام الرقابة الداخلية وأحد ركائز الحوكمة ولما لها من دور في تحقيق أهداف المصرف من خلال تطبيق مدخل منظم لتقويم وتحسين فاعلية إدارة المخاطر فلابد أن تحظى باهتمام خاص من قبل الباحثين بصفة عامة والمصرفيين بصفة خاصة، وذلك من خلال وضع إجراءات رقابية إضافية عبر استخدام طرق متاحة أخرى مثل التنويع أو مشاركة آثار هذه المخاطر مع جهات أخرى بواسطة العقود، الكفالات، الضمانات... الخ.

وعلى ذكر ما سبق، لابد من توفير الامكانات اللازمة لدعمها وذلك من خلال:

- ضرورة عقد مؤتمرات وندوات –بصفة مستمرة– لزيادة الوعي بأهمية التدقيق الداخلي وزيادة الوعي بأهمية علاقة التدقيق الداخلي بعملية إدارة المخاطر؛
- تنظيم دورات تدريبية للمدققين في المصارف من أجل تحسين أدائهم في إدارة المخاطر المصرفية؛
- وضمان استقلالية المدقق الداخلي من أجل قيامه بمهامه على اكمل وجه.

الهوامش والمراجع:

1 مواعي بحرية، «التقييم المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة العمومية في ظل المعايير المحايبة الدولية»، أطروحة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الشلف، ص 40.

2 بن الزاوي عبد الرزاق & نعمون إيمان، «إرساء مبادئ الحوكمة في شركات التأمين التعاوني»، الملتقى الوطني حول «حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري»، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، يومي 06 و07 ماي 2012 [كتاب الملتقى، ص 6].

3 جميل احمد & سفير محمد، «تجليات حوكمة الشركات في الارتقاء بمستوى الشفافية والإفصاح»، الملتقى الوطني حول «حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري»، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، يومي 06 و07 ماي 2012 [كتاب الملتقى، ص 4].

4 ارجع إلى:

- طارق عبد العال حماد، «حوكمة الشركات (المفاهيم، المبادئ، التجارب، العمليات)»، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2007، ص 4؛
- محمد ياسين غادر، «محددات الحوكمة ومعاييرها»، المؤتمر العلمي الدولي حول «عولمة الإدارة في عصر المعرفة»، كلية إدارة الأعمال، جامعة الجنان، طرابلس (لبنان)، 15-17 ديسمبر 2012 [كتاب المؤتمر، ص 12]؛
- مصطفى يوسف كافي، «الأزمة المالية الاقتصادية العالمية وحوكمة الشركات»، مكتبة المجتمع العربي، عمان، 2013، ص 205.

5 عمر اقبال & توفيق المشهداني، «تدقيق التحكم المؤسسي (حوكمة الشركات) في ظل معايير التدقيق المتعارف عليها "إطار مقترح"»، مجلة "أداء المؤسسات الجزائرية"، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة ورقلة، العدد 02، 2012، ص ص 232-248.

6 ارجع إلى:

- عدنان بن حيدر بن درويش، «حوكمة الشركات ودور مجلس الإدارة»، اتحاد المصارف العربية، القاهرة، 2007، ص ص 54-55،
- مقال، «العوامل الحاكمة لبناء إطار مجتمع الاقتصاد المعرفى فى ظل حوكمة الشركات»، 2014/07/10،

http://www.acc4arab.com/acc/archive/index.php/t-60255.html

- محمد أحمد إبراهيم خليل، «دور حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية وانعكاساتها علي سوق الأوراق المالية - دراسة نظرية تطبيقية»، على الخط، ص 8،

http://www.kantakji.com/media/1412/919.doc

7 مزريق عاشور & معموري صورية، «حوكمة الشركات بين فلسفة المفهوم الإداري وإمكانية التجسيد الفعلي»، الملتقى الوطني حول «حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري»، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، يومي 06 و07 ماي 2012 [كتاب الملتقى، ص 6].

8 مركز أبوظبي للحوكمة، «أساسيات الحوكمة: مصطلحات ومفاهيم»، سلسلة النشرات التثقيفية لمركز أبوظبي للحوكمة، ص ص 10-11،
http://www.adccg.ae/Publications/Doc-30-7-2013-12729.pdf
9 OECD, «Principles of corporate governance», OECD, Paris, 2004, pp. 13-14,
http://www.oecd.org/corporate/ca/corporategovernanceprinciples/31557724.pdf
10 The Institute of Internal Auditors, «Definition of internal Auditing», 09/02/2016,
https://www.iia.org.uk/resources/global-guidance/definition-of-internal-auditing/
11 بغدود راضية & صبايحي نوال، «دور التدقيق الداخلي في تفعيل إدارة المخاطر المصرفية»، الملتقى الدولي حول «إدارة المخاطر المالية وانعكاساتها على اقتصاديات دول العالم»، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة البويرة، يومي 06 و07 ماي 2012 [كتاب الملتقى، ص 6].
12 SCHICK Pierre, VERA Jacques & BOURROUILH-PARÈGE Olivier, «Audit interne et référentiels de risques: Vers la maîtrise des risques et la performance de l'audit», Dunod (2° édition), Paris, 2014, p. 23.
13 سمير كامل محمد عيسى، «العوامل المحددة لجودة وظيفة المراجعة الداخلية في تحسين جودة حوكمة الشركات- مع دراسة تطبيقية»، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، جامعة الإسكندرية، العدد 01، المجلد 45، جانفي 2008، ص ص 01-57.
14 إيهاب ديب مصطفى رضوان، «أثر التدقيق الداخلي على إدارة المخاطر في ضوء معايير التدقيق الدولية: دراسة حالة البنوك الفلسطينية في قطاع غزة»، رسالة ماجستير في المحاسبة والتمويل، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، 2012، ص 12، على الخط،
http://library.iugaza.edu.ps/thesis.aspx
15 إبراهيم رباح إبراهيم المدهرن، «دور المدقق الداخلي في تفعيل إدارة المخاطر في المصارف العاملة في قطاع غزة –دراسة تطبيقية-»، رسالة ضمن نيل شهادة الماجستير في المحاسبة التمويل، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، 2011، ص 23، على الخط،
http://library.iugaza.edu.ps/thesis.aspx
16 مفتاح صالح، «إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية»، الملتقى العلمي الدولي حول «الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية»، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، يومي 20 و21 أكتوبر 2009 [كتاب الملتقى، ص 1].
17 بن عمارة نوال، «إدارة المخاطر في مصارف المشاركة»، الملتقى العلمي الدولي حول «الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية»، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، يومي 20 و21 أكتوبر 2009 [كتاب الملتقى، ص 2].
18 فرج شعبان، «العمليات المصرفية وإدارة المخاطر»، دروس موجهة لطلبة الماستر في تخصص النقود المالية وتخصص اقتصاديات المالية والبنوك، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة البويرة، 2013-2014، ص 60.

19 بوعبدلي أحلام & سعيد ثريا، إدارة المخاطر التشغيلية في البنوك التجارية- دراسة حالة لعينة من البنوك التجارية في الجزائر، المجلة الجزائرية للتنمية الإقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ورقلة، العدد 03، ديسمبر 2015، ص ص 117-134.

20 أحمد حجاج، عباس رضوان & سماح طارق أحمد حافظ، تطوير دور المراجعة الداخلية في تقييم المخاطر التشغيلية في البنوك التجارية وأثرها على أداء المراجع الخارجي (مع دراسة تطبيقية)، المجلة المصرية للدراسات التجارية، المجلد 34، العدد 02، 2010، ص ص 475-519.

21 أحمد حجاج، عباس رضوان & سماح طارق أحمد حافظ، مرجع سابق.

22 The Institute of Internal Auditors, «Le rôle de l'audit interne dans le management des risques de l'entreprise», 2004, *https://www.iia.org.uk/resources/global-guidance/definition-of-internal-auditing/*

23 إبراهيم رباح إبراهيم المدهرن، مرجع سبق ذكره، ص 46.

24 إبراهيم رباح إبراهيم المدهرن، مرجع سبق ذكره، ص ص 47-48.